جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ديالى
كلية القانون والعلوم السياسية

الديمقراطية التوافقية في النظام السياسي العراقي

بحث قدمتهُ الطالبة

(نور عيسى حمد)

الى مجلس كلية القانون والعلوم السياسية /قسم العلوم السياسية

وهو جزء من متطلبات نيل شهادة البكلوريوس في العلوم السياسية

بأشراف

د . زينب عبدالله

﴿ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ ﴾

سورة الشورى الاية (٣٨)

الأهداء

الى من كان للعلم منارآ....

الى من كانوا للحق والعدل شعاراً

نبينا و رسولنا محمد (صلى الله عليه وسلم) واله بيتهُ الاطهار وصحبه الابرار

الى من صبرت وجاهدت الصعاب واخفقت الدمع و اظهرت الابتسامة الى نبع الحنان الى زهرة الياسمين الى الشمعة التي تحترق لتنير دربي الى التي غمرتني بعطفها وحبها وحنانها منذ اول لحظات حياتي الى من طرزت بأبتسامتها ربيع حياتي الى الام المثالية الى ست الحبايب حفظك الله من كل سوء .

أمي الغالية

الى من كان نبراساً لحياتي .....

أبي

الى سندي في هذه الدنيا .....اخوتي واخواتي

الى نور عيني صاحب القلب الكبير الى شرياني الابهر ومثلي الاكبر وسندي في الحياة ....أخي مروان

الى توأم روحي التي انهت معي الحياة الجامعية .....أختي شهد

الى من علمني الحرف الاول لبناء طريقي العلمي ...اساتذتي

الى كل من وقف بجانبي أهدي هذا الجهد المتواضع لكم فشكراً شكراً لكم

شكر وتقدير

الحمد لله والشكر لربي خالقي الباري عز وجل الذي نور قلبي وعقلي للعلم والمعرفة و وفقني لأكمال دراستي وعلى النبي الأمي سيد الكائنات محمد (صلى الله عليه وسلم) وآله الطيبين وصحابته الغر الميامين وبعد امتثالاً لقوله سبحانه وتعالى﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِين﴾ (سورة النمل الاية ١٩). لا يسعني إلا أن اتقدم بخالص الشكر والتقدير الى كلية القانون والعلوم السياسية فسم العلوم السياسية و أود أن أقدم خالص شكري وتقديري وأمتناني الى مشرفتي (د.زينب عبدالله) التي كانت دعماً وسنداً لي من نصائح وتوجيهات وكذلك أتقدم بالشكر الجزيل الى كل أساتذتي في قسم العلوم السياسية هذا القسم المعطاه هذا القسم الذي طالما كان صرحاً زاخراً بالعلم والمحبة لطالما كان مدعاة للحب والتقدير وكان مثمراً من خلال علميته الكبيرة ، كل الشكر والامتنان الى رئيس قسم العلوم السياسية : (م.د رائد صالح علي) ، على جهوده المبذولة في سبيل تطوير الواقع العلمي للقسم والكلية ، كما اتقدم بخالص شكري وتقديري الى الاستاذ المبدع : (م.د. سامي احمد صالح) لجهوده المبذولة في ارشادي الى امور عدة في هذا البحث كما لا انسى من الشكر و الامتنان ان اشكر اخوتي واحبائي و زملائي في قسم العلوم السياسية المرحلة الرابعة الذين كانوا سنداً و مرشداً لي في صياغة هذا البحث تلك الشموع المضيئة التي كانت ولا زالت نوراً يشع في قسم العلوم السياسية ... تحية احترام وتقدير لكم كما اني لا انسى امي واخوتي التي لطالما كانوا السند الواعظ لمسيرتي العلمية واخص بالذكر منهم اخي (مروان)الذي عاش معي الصعاب طوال فترت دراستي حفظك الله من كل سوء كما اشكر صديقاتي (رنده ،ورود ، حنين) واتمنى لكم التوفيق والازدهار واتمنى اني قد لانسيت احد في الشكر في هذا الجهد المتواضع. ومن الله التوفيق.

أقرار المشرف

أشهد أن البحث الموسوم بـ (الديمقراطية التوافقية في النظام السياسي العراقي) قد تم تحت أشرافي في كلية القانون والعلوم السياسية – قسم العلوم السياسية .

د. زينب عبد الله

٢٠١٦/٤/

قائمة المحتويات

ت	العنوان	الصفحة
١	المقدمة	١
٢	هدف ومنهجية البحث	٢
٣	الهيكلية	٣
٤	المبحث الأول	(٤-٩)
٥	المطلب الأول :تعريف الديمقراطية	(٤-٥)
٦	المطلب الثاني : الديمقراطية	(٦-٩)
٧	المبحث الثاني التطور التاريخي المطلب الأول :التطور التأريخي للديمقراطية	(١٠-٢٣) (١٠- ١٤)
٨	المطلب الثاني : الديمقراطية التوافقية في العالم العربي	(١٥-١٦)
٩	المطلب الثالث : الديمقراطية التوافقية في العراق	(١٧-٢٣)
١٠	المبحث الثالث المطلب الأول: تطبيق الديمقراطية	(٢٤-٣٥) (٢٤-٢٦)
١١	المطلب الثاني :اسس تطبيق الديمقراطية في العراق	(٢٧-٣٤)
١٢	المطلب الثالث : ايجابيات وسلبيات النظام الديمقراطية	٣٥
١٣	الخاتمة	٣٦
١٤	قائمة المصادر	(٣٧-٣٩)

الأطار المفاهيمي

المقدمة :

تعد الديمقراطية من اكثر المصطلحات التي كانت ولا تزال مثالاً للأخذ والتي ومنذ نشوئها الاول لم تستخدم كمة بقدر ما استخدمت كلمة الديمقراطية ولم يهدر معنى ويشوش بقدر ما اهدر وشوش معنى الديمقراطية وحين نناقش موضوع الديمقراطية فاننا لا نناقش موضوعا هيناً . اننا نناقش كيف ينبغي ان يعيش الانسان وان يتفاعل مع غيره من افراد المجتمع وان هدف الديمقراطيات عموما هو الوصول بالمجتمعات الى الاستقرار وابرز سمات النظام الديمقراطي المستقر هي انه يتمتع باحتمالات عالية لان يبقى ديمقراطياً وانه ينطوي على مستوى منخفض من العنف المدني الفعلي والمحتمل .

والديمقراطية التوافقية هي استراتيجية في ادارة النزاعات من خلال التعاون و الوفاق بين مختلف الغضب بدلاً من التنافس واتخاذ القرارات بالأكثرية .

مشكلة البحث واهميته

ان التحول الذي حدث اعقاب عام ٢٠٠٣ في النظام السياسي من ديكتاتوري ومنه الى ديمقراطي ادى الى الكثير من المشكلات التي واجهت المجتمع العراقي بسبب عدم تطبيق الديمقراطية في الأنظمة السياسية السابقة بمثل هذا المستوى في الوقت الحاضر وان المجتمع العراقي هو مجتمع غير متجانس وفيه الكثير من الأقليات والمذاهب والقوميات في مجتمعنا وان الديمقراطية حديثة التطبيق في العراق وقد احدثت الكثير من المشاكل التي تتطلب علاجاً لهذا النظام حيث التفت النخبة السياسية التي تدير النظام السياسي على مسألة الديمقراطية على وفق مقايسها التي شوشت النظام الديمقراطي واخفقت في تطبيقها.

هدف البحث :

يهدف البحث الى التعرف بـ

١- التطور التاريخي للديمقراطية بشكل عام
٢- التعرف على معنى الديمقراطية التوافقية في العراق
٣- ايجابيات وسلبيات النظام السياسي العراقي

منهجية البحث:

من اجل الوصول الى هدف البحث لذا تطلب من الباحث استخدام عدة مناهج :

١) المنهج التأريخي : استعملنا هذا المنهج للوصول الى انواع من المعرفة عن طرق الماضي من خلال استعراض المتطور التأريخي للديمقراطية والديمقراطية التوافقية .

٢) المنهج الوصفي : حيث تم استخدام المنهج الوصفي وذلك لوصف الديمقراطية بشكل عام والديمقراطية التوافقية بشكل خاص .

٣) المنهج التحليلي : تطلب من الباحث استخدام المنهج التحليلي ذلك بعرض أزمة النظام الديمقراطي واهم الايجابيات والسلبيات وصلت في البحث في ضوء المعطيات التي خرج بها البحث وتوصلت الى اهم الأيجابيات والسلبيات الديمقراطية التوافقية .

هيكلية البحث

في ضوء الأشكالية التي ينطلق منها البحث فضلاً عن المقدمة الى ثلاث مباحث والخاتمة .

يتناول الاطار المفاهيمي للبحث الاهداف والاهمية والمناهج التي اتبعتها الدراسة : اما المبحث الاول سيتناول ماهي الديمقراطية والذي قسم الى مطلبين تناول المطلب الاول (التعريف بالديمقراطية لغة واصطلاحاً) اما المطلب الثاني تناول (الديمقراطية في النظام السياسي) اما المبحث الثاني فقد قسم الى ثلاثة مطالب المطلب الاول (التطور التأريخي للديمقراطية) والمطلب الثاني (الديمقراطية التوافقية في العالم العربي) المطلب الثالث (الديمقراطية التوافقية في العراق) اما المبحث الثالث فقد قسم الى ثلاث مطالب المطلب الاول(تطبيق الديمقراطية في العراق) المطلب الثاني (اسس تطبيق الديمقراطية في العراق) والمطلب الثالث (ايجابيات وسلبيات النظام السياسي الديمقراطي) .

و اخيرا اسأل الله سبحانه وتعالى ان اكون قد وفقت في انجاز هذا الجهد المتواضع و وضعه بيد السادة المناقشين الكرام ، ويقيناً ان ملاحظاتهم وارأءهم القيمة و وجهات نظرهم العلمية ستساهم في اغناء الدراسة واخراجها بالشكل الافضل .

المبحث الأول

ماهي الديمقراطية

المطلب الأول

التعريف بها لغة واصطلاحاً

الديمقراطية لغة:

كلمة يونانية الأصل تتألف من مقطعين الأول (ديموس) ويعني حكم الشعب و (كراتوس) وتعني السيادة اي ان الديمقراطية تعني سيادة حكم الشعب ولهذا يشكل في نظام ديمقراطي تلقائياً اغلبية تحكم واقلية تعارض وذلك ضمن مفهوم التداول السلمي للسلطة المرتبطة بتشكيل الاحزاب السياسية .[١]

الديمقراطية اصطلاحاً:

تعني ذلك النظام السياسي أو نظام الحكم الذي يعطي السيادة أو السلطة للشعب بحيث يكون الشعب هو صاحب السلطة و مصدرها ويمارسها بصورة فعلية بشكل مباشر أو غير مباشر [٢].

---

[١] عمر عادل ، مؤتمر/ السليمانية /ثقافة اللاعنف في التعامل مع الاخر ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٨ ، ص٣٦١.

[٢] ياسين محمود عبا بكر ، دور الانتخابات البرلمانية في عملية التحول الديمقراطي في العراق بعد ٢٠٠٣ ، العراق – اربيل ، ٢٠١٣، ص٢٥

تعريف الديمقراطية التوافقية :

(١) يمكن تعريف الديمقراطية التوافقية استنادا الى اربعة عناصر

العنصر الأول و الأهم هو الحكم من خلال ائتلاف واسع من الزعماء السياسين من كافة القطاعات العامة في المجتمع التعددي ومن الممكن ان يتضمن ذلك اشكالا متنوعة منها حكومة ائتلافية موسعة في النظام البرلماني .

أما العناصر الثلاثة الاخرى في الديمقراطية التوافقية فهي حق الفيتو المتبادل او حكم الاغلبية المتراضية التي تستعمل كحماية اضافية لمصالح الاقلية الحيوية والنسبية كمعيار اساسي للتمثيل السياسي والتعينات في مجالات الخدمة المدنية .[١]

(٢) ويمكن تعريفها ايضا بانها نمط من انماط الديمقراطية يتميز بعدم الاكتفاء بالاغلبية كمعيار وحيد للحكم واضافة معيار اخر هو التوافق الذي يتضمن اشراك الأقليات ، ومن ثم فان الديمقراطية التوافقية تمثل رؤية مستحدثة نابعة من جوهر الديمقراطية التمثيلية .[٢]

---

[١] لارنت ليبهارت ، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد ، ترجمة : شاكر الانباري ، بغداد ، اربيل ، بيروت ، ٢٠٠٧ ، ص٥.

[٢] عصام شيحة ، الخبير السياسي والحقوقي ، متاح على الرابط :

www.alquds center.org/../1950الساعة ١١مساءاً.

المطلب الثاني

الديمقراطية في النظام السياسي

(أسس النظام السياسي الديمقراطي)

الديمقراطية نظام سياسي واجتماعي حيث الشعب هو مصدر السيادة والسلطه فهو يحكم نفسه عن طريق ممثلين عنه الديمقراطية تعني في الاصل حكم الشعب لنفسه لكن كثيراً ما يطلق اللفظ على الديمقراطية الليبرالية لانها النظام السائد للديمقراطية في دول الغرب وكذلك في العالم في القرن الحادي والعشرين وبهذا يكون استخدام لفظ الديمقراطية خلطاً شائعاً في استخدام المصطلح سواء في الغرب او في الشرق .

ويمكن تلخيص خصائص الظام الديمقراطي بالنقاط التالية :

- **ينتخب الشعب ممثليه عن طريق انتخابات عامة .**
- **تمارس الاغلبية المنتخبة الحكم هذه الاغلبية الصادرة عن فئات الشعب المختلفة هي سياسية بالتعريف وليست عرقية او أثنية او دينية .**
- **تصان حقوق المعارضة .**
- **تصان الحريات العامة للمجتمع منها حرية التعبير و حرية العقيدة وحرية الاجتماع وحرية الصداقة .**
- **وجود دولة القانون التي تحترم وتضمن حقوق المواطنين والمساواة بينهم .**
- **الحد من سلطة الحاكم عن طريق مؤسسات وآليات للدفاع عن المواطنين .**
- **ضمان عدم الجمع بين السلطات لثلاث : التشريعية والتنفيذية و القضائية .**
- **ترسيخ مبدأ الدستورية اي ان السلطات و المواطنين يحترمون الدستور و يرجعون الى القضاء لحل الخلافات .**

نقلت هذه الخصائص في دستور ديمقراطي يعتبر بمثابة تعاقد بين المواطنين تتم مناقشته بشكل علني وبحرية تامة ، ويتم اقرار من قبل جمعية تاسيسية منتضية من الشعب ويعرض نص الدستور عليه في استفتاء عام . [1]

لكن ما هي الاسس التي يقوم عليها النظام الديمقراطي ؟

الاساس الديمقراطي الأول هو مبدأ السيادة للشعب . وقد يبدو هذا المبدأ بديهيا باعتبار ان احد التعريفات الذائعة للديمقراطية التي تنسب الى (إبراهام لينكولن) أنها هي حكومة الشعب التي يؤسسها الشعب وتعمل لصالح الشعب ، الاساس الثاني من اسس الديمقراطية ان الحكومات ينبغي ان تتشكل بناءً على رضا المحكومين ، وهذا الاساس هو في الواقع لب مسألة شرعية النظم السياسية . فالنظام السياسي الذي يتمتع بالشرعية ، هو بكل بساطة النظام الذي ينال رضا غالبية المواطنين .

ولو انتقلنا الى الاساس الثالث من اسس الديمقراطيه وهو تطبيق حكم الاغلبية وعن طريق الاجماع ، ونصل بعد ذلك الى الاساس الرابع من اسس الديمقراطيه وهو ضرورة احترام حقوق الاقليات .

---

[1] ابن خلدون ، /اسس النظام الديمقراطي /،ملتقى ابن خلدون للعلوم والفلسفة والادب ، ٢٠١١/٢/١٣، متاح على الرابط http://ar.wikipedia.org/wiki/php?arricle

اما ميزات للنظام الديمقراطي

للديمقراطية قوة هائلة في تحريك المجتمعات الانسانية . فهي أرضية خصبة لكي يعي الناس مكانتهم وحقوقهم و واجباتهم وتحقيق مصيرهم .

١. تجعل من الحرية عاملاً مشتركا لكافة المواطنين .

٢. تقوي قناعة المواطنين لتفعيلها والدفاع عنها والزام الحكام بها .

٣. ترفع الخوف عن قلوب الناس بسبب وعيهم بحقوقهم ومراقبتهم للحكام .

٤. ترسخ كرامة الناس وتنمي استقلاليتهم ونضوج تفكيرهم وسلوكم الاجتماعي .

٥. توجد توازناً بين الحكومة والمعارضة .

٦. تفتح مجالاً واسعا للجميع للنقاش الحر والاتجاه الى العقل واقناع الاخر .

٧. تفتح افاقاً جديداً للابداع في كثير من المجالات لايجاد حلول اكثر ملائمة .

٨. تدير الصراع السياسي والاجتماعي بشكل سلمي .

٩. توجد آلية واضحة لتطبيق مفهوم السلطة وممارستها في كافة مستويات العلاقة الانسانية.

١٠. تجعل من الشعب في نفس الوقت حاكم ومحكوم .[١]

---

[١] ابن خلدون ، مصدر سبق ذكره ، متاح على الرابط :

http://ar.wikipedia.org/wiki/php?article.

وأن الديمقراطية نموذج مثالي يصعب تطبيقه في الواقع الحاضر ، و تتنوع مفاهيمه و تطبيقاته و لا يكفي ان نقول انه (حكم الشعب بالشعب وللشعب) كما فعل الرئيس الامريكي (أبراهام لينكولن) ، او ما جاء في وثيقة الاستقلال الامريكي من ان الحكومات تستمد قوتها العادلة من موافقة المحكومين ، او انها النظام السياسي الذي تتوفر فيه فرص المشاركة الشعبية في صنع القرارات . اضافة الى ذلك لابد من ان تشمل الديمقراطية في صلب تحديداتها حقوق حرية التعبير والتنظيم السياسي .

والمعارضة ، والاقتراعات العادلة و النزيهه واعتماد قوانين تسنها الجماعة نفسها ، والمشاركة في صنع القرار و تكافؤ الفرص ، والمساواة امام القانون والسعي الى تحقيق المصالح الخاصة في إطار المصلحة العامة ، وليس على حسابها .[١]

وكنتيجة للحقوق المطلوبة على نمو متأصل لاغراض العملية الديمقراطية ، اضافة الى الثقافة السياسية ومجال اوسع للحرية الشخصية المرتبطة بهذه العملية ، تميل الديمقراطية الى توفير مجال اوسع للحرية الشخصية فما لا يمكن لاي نظام حكم اخر ان يعد بتوفيره .[٢]

---

[١] د. حليم بركات ، المجتمع العربي المعاصر ، ط٢، بيروت ،٢٠٠٩ ، ص٥٧٧.

[٢] روبرت دال ، الديمقراطية ونقادها ، الطبعة الثانية ، عمان ، دار الفارس للنشر و التوزيع ، ٢٠٠٥، ص١٥٣.

المبحث الثاني

المطلب الأول

التطور التأريخي للديمقراطية

أن الصورة الأولى للديمقراطية أول ما ظهرت في المدن الأغريقية القديمة حيث مارست طبقة المواطنين الاحرار السلطة مباشرة . ولفظ الديمقراطية كما اشرنا سابقا بتكون من شقين باللغة اليونانية القديمة واذا كانت الديمقراطية من الاهداف والغايات والتي تسعى اليها الشعوب في العصر الحديث للتعبير عن سيادتها وكفالة الحقوق والحريات المتعلقة بالأفراد إلا ان جذور هذه الديمقراطية انما ترجع الى الماضي البعيد حيث الحضارتين الاغريقية و الرومانية . وان كنا نعود بهذا التاريخ الى تاريخ بزوغ فجر الحضارة والشريعة الاسلامية حيث طبقت الشريعة الاسلامية ارقى واسمى صور الديمقراطية . فلم تكن هذه الشريعة تقصر ممارسة الديمقراطية على المواطنين الاحرار كما كان عليه الحال في ظل الحضارتين الاغريقية والرومانية بل ساوت بين كافة الافراد في ممارستها ايا كانوا سواء عبيد ام احرار بيض ام سود ، اما الديمقراطية بمعناها الحديث فقد ظهرت في اوربا الغربية ولهذا اطلق عليها بالديمقراطية المعاصرة الغربية أو التقليدية.[1]

---

[1] بلال أمين زين الدين ، أزمة الديمقراطية المعاصرة للدولة المؤسساتية في منظور الشريعة الاسلامية ، دار الفكر الجامعي ،٢٠١٢ ، ص٢٠٩.

وخلال نصف القرن من ١٩٠٠ حتى ١٩٤٩ اعاد التوسع في حق الانتخاب – خاصة النساء – عددا من الديمقراطيات القديمة ، بما فيها الولايات المتحدة الامريكية وكندا . و استمرت اوروبا والامريكيتان في شغل خارطة اقامة الديمقراطية ولكننا رأينا الديمقراطية تتحرك شرقا وجنوبا ضمن اوربا وتتسع في مداها ضمن اميركا اللاتينية ، حتى اننا نرى ومضات من اقامة الديمقراطية في اليابان ومصر . ومنذ ١٨٥٠ حلت الديمقراطية على شكل موجات ، قادت الموجة الاولى منها اوربا الغربية لتعود وتنظم الى الموجة الثانية بين ١٩٠٠ و ١٩٤٩ . ثم بدأت امريكا اللاتينية بعد ذلك موجة ثالثة ، عندما بدأت اسيا و افريقيا بالتحرك نحو الديمقراطية.[١]

---

[١] تشارلز تيللي ، الديمقراطية ، الطبعة الاولى ، بيروت ، ٢٠١٠ ،ص ٨١–٨٢ .

ثانياً: مراحل تطور الديمقراطية

مرت الديمقراطية من خلال مسيرة تطورها الطويلة بمراحل عدة وكان لقدماء اليونان الاثر الرائد في ارساء قواعدها الاساسية تم انتقلت عنهم البلدان الاخرى وهذه المراحل هي :

١. المرحلة اليونانية : بدأت في اليونان في القرن الخامس قبل الميلاد اذ اخذ الاثنيون بنظام الحكومة الشعبية لمدة قرنين حتى انهيارها على يد المقدونين.[١]

٢. ديمقراطية المدن :تتكون من :

أولاً : إسبارطة : ان الشرائع الاسبارطية كانت مثار للجدل بين العلماء و المؤرخين لغرابتها و قسوتها لأنها ابغض الشرائع في التاريخ ، وان هذه الشرائع كانت مجموعة من العادات و التقاليد طبقت على شكل قوانين واعراف اجتماعية سميت بأسم الرجل الذي جمعها و اخرجها وان الذي وضع شرائع مدينة اسبارطة رجل اسمه (ليقورغ) و كانت الملكية الاسبارطية ملكية ثنائية يحكمها ملكان في آن واحد و سلطاتها محدودة غير مطلقة .[٢]

---

[١].د. حامد حمزة محمد ، الديمقراطية من الفكر الى التطبيق ، مجلة الدراسات السياسية ، العدد ١٥، قسم الدراسات السياسية ، بيت الحكمة ، ٢٠١٠ ، ص٦٩.

[٢] ول ديورانت ، قصة الحضارة ، المجلد الثالث ، الجزء السادس ، حياة اليونان ، ترجمة محمد بدران و زكي نجيب محمود ، مكتبة الاسرة ، القاهرة ، ٢٠٠١، ص١٤٧.

ثانيـاً : أثينـــا :-

كانت الديمقراطية في المدن اليونانية تعني سيادة القوانين التي ارتضاها الشعب لنفسه . و أن جميع المواطنين وعليهم واجب ممارسة الديمقراطية من خلال الجمعية التي هي مصدر السلطات ، كما ان للديمقراطية اثراً فاعلا في سيادة الروح العلمية و الفلسفية و الادبية لاي مجتمع . [1]

٣- المرحلة الرومانية : لقد عرفت روما الديمقراطية في لجانها الشعبية وعندما اسس الرومان اول جمهورية لهم عام (٣١٢م) اشترك في حكمها العبيد المحررون ، وتم استبدال مجلس الشيوخ والاشراف بمجلس ديمقراطي واحد للعامة فيه وفق الاشراف على سياسة الدولة . واقتصرت الديمقراطية الرومانية في ادارة شؤون الحكم على بعض الطبقات واهملت بقية ابناء الشعب مما ادى ذلك الى ان تكون الحكومة التي يفترض ان تمثل الشعب غير ديمقراطية لان ممثلي الشعب في المجلس النيابي لم يكونوا منتضبين من قبل الشعب .

٤- العصر الوسيط : لم يكن العصر الوسيط بيئة صالحة لتطبيق مبادئ الديمقراطية بسبب هيمنة وسيادة الاستبداد و نظرية الحق الإلهي فبدأ الملك يستمد سلطته من الله واصبح كل تمرد يقوم به الفرد او الجماعة انما هو تمرد على الله . وعلى الرغم من امتداد العصور الوسطى لأكثرمن عشرة قرون و ظهور اتجاهات فلسفية خاصة بهذا العصر فأنه تميز بانعدام قانون يحد من سلطان الحكومة وسيطرتها ويعد القديس (اوغسطيق) و (توماس الاكويني) من ابرز فلاسفة العصر الوسيط لكنهم كانوا يؤيدون سلطة الكنيسة و لا اثر للديمقراطية في افكارهم او في افكار العصر الوسيط . [2]

---

[1] **ليلاند دوايت بولديف ، الديمقراطية امل الانسانية الاكبر ، ترجمة يوسف الخال ، بيروت ، ١٩٥٦، ص٤٦.**

[2] **عطا بكري ، الديمقراطية في التكوين ، بيروت ، ١٩٥٢، ص٣٢.**

٥- العصر الحديث : في مجال التطبيق السياسي حققت التجربة البرلمانية و السياسية في العصر الحديث انتصارات مهمة عن طريق الديمقراطية ، فقد تأثرت السلطة السياسية البريطانية و الفرنسية بتلك التيارات الفكرية . كما ان الديمقراطية خطت خطوات مهمة اخرى خاصة في اوربا حيث انطلقت منذ العقود الاولى من القرن التاسع عشر في بريطانيا حركة واسعة تطالب بتطوير النظم الديمقراطية و توسيع قاعدة التمثيل الشعبي عن طريق الاصلاح البرلماني .

ثالثاً// أنواع الديمقراطية:

١ . الديمقراطية المباشرة : حيث يمارس فيها الشعب بنفسه مهام سن التشريعات و القيام بمهام السلط التنفيذية من تعيين للموظفين المكلفين بتطبيق اقرارات التشريعية ومن اصدار للاحكام ويأخذ هذا المثال اصوله التاريخية من نظام الدولة المدينة عند قدماء الاغريق حيث استند النظام الى حكم الذكور العقلاء من المواطنين . و اما الذين كانوا يجتمعون في ساحة المدينة فيناقشون بشكل حر ومفتوح كل القضايا التي تهم الجسم الاجتماعي و مع ان هذا المعنى هو اقرب المعاني الى مفهوم الديمقراطي و لكنه يستعصي على المجتمعات الكبيرة من ناحية كما انه استثنى النساء و غير المواطنين مثل العبيد و الفقراء من عملية الحكم اي غالبية السكان البالغين .

٢ . الديمقراطية شبه المباشرة : حيث ينتخب الشعب نوابا لمناقشة القضايا و القوانين العامة و ليست التشريعات شأنها و ليعين السلطة التنفيذية و يحاسبها على اعمالها و لكن على شرط احتفاظ جسم المواطنين بحق تقرير المسائل الرئيسية فيقرها الشعب بنفسه عن طريق الاستفتاء .

٣ . الديمقراطية التمثيلية : حيث ينتدب الشعب النواب لممارسة السلطة بإسمه بدون تحفظ عدا احترام الدستور و دورية الانتخابات .[١]

---

[١] د.عبد الوهاب الكيالي ، الموسوعة السياسية ، بيروت ، عمان ، دار الفارس للنشر و التوزيع، ص٧٥٢.

المطلب الثاني

الديمقراطية التوافقية في العالم العربي

تعد لبنان من ابرز دول المنطقة التي تمارس الديمقراطية التوافقية في نظامها السياسي .

وان مسألة الديمقراطية في المجتمع العربي تكاد تكون معدومة وتفتقر المجتمعات العربية الى تطبيق النظام الديمقراطي في نظامها السياسي فهناك نظم ملكية غير دستورية كالمملكة العربية السعودية وهناك ملكيات دستورية كالبحرين و الكويت و المملكة الاردنية .

اما في مصر وبعد احداث ثورة فبراير تم تطبيق النظام الديمقراطي و هي ممارسة حديثة العهد .

لبنان مجتمع تعددي ذو عدد كبير من الفئات الدين القائمة بذاتها . و الطوائف الكبرى هي المسيحيون حوال (٣٠بالمئة من السكان في اواسط الخمسينيات) المسلمون السنة حوالي (٢٠ بالمئة) المسلمون الشيعة (١٨ بالمئة) و الروم والاثوذكس (١١ بالمئة) و تتساوى مجموعتنا الطوائف ويمكن تشبيه الطوائف اللبنانية بالفئات الدينية الايديولوجية في الديمقراطيات التوافقية الاوربية . وقد طبق الرئيس شارل حلو صفة العائلات الروحية في اول خطاب رئاسي له سنة ١٩٦٤، على تركيبة المجتمع اللبناني ، ظلت لبنان ديمقراطية منذ استقلالها سنة ١٩٤٣حتى الحرب الاهلية الدامية ، التي اندلعت سنة ١٩٧٥فقد قضى الميثاق الوطني غير الرسمي وغير المكتوب الذي عقد ايام الاستقلال بالحكم من خلال ائتلاف واسع من اصحاب المناصب العليا في ما وصف بنظام شبه رئاسي . رئيس ماروني للجمهورية ، رئيس سني للحكومة ، رئيس شيعي لمجلس النواب ، وكانت الحكومة التي تتمثل فيها الطوائف ايضا تمثيلا نسبيا جزء من الائتلاف الواسع الحاكم . رئيسا للجمهورية ينتخب باكثرية نيابية وكانت الانتخابات النيابية تجري وفقا للتعددية و نظام تعدد الاعضاء الدائرة الانتخابية . ويجب الحكم على اداء الديمقراطية التوافقية في لبنان بانه على وجه الاجمال مرضيا لاكثر من ثلاثين سنة موطن ضعفها تمثل في المؤسسة غير المرنه للمبادئ التوافقية . وان النعيينات الطائفية في المناصب العليا و النسبية الانتخابية اللتين ميزتا الطوائف التي كانت اكثرية في احصاء ١٩٣٢ ، عجزتا عن السماح بالتكيف السلس مع فقدان المسيحين تدريجيا وضع الاكثرية لصالح

المسلمين وفي مجالات اخرى كان ثمة ميل الى الجمود قبل عام ١٩٧٥ تعرض البلد لانفجار الصراع الاهلي عدة مرات ولكنه تمكن من البقاء بالرغم من ان ذلك ابقى الضرر محدوداً.

من ذلك ان الحرب الاهلية التي اندلعت سن ١٩٧٥ كانت حسب وصف بعض المراقبين حربا اهلية سلمية بصورة استثنائية واذ ما قورن النظام التوافقي اللبناني بالفورات الثورية المتكررة التي شهدتها بلدان اخرى في الشرق الاوسط وعلى الرغم من عيوب مؤسساته التوافقي فقد سجل رقما قياسا لافتا في الاستقرار الديمقراطي . [١]

---

[١] ارنت ليبهارت ، مصدر سبق ذكره ، ص٥٨– ص٦٠.

المطلب الثالث :

الديمقراطية التوافقية في العراق

اولاً: معنى التوافقية

عند الحديث عن الديمقراطية التوافقية نجد ان المرتكز الاساس لها هو مبدأ التوافق و التوافق يعني التكيف و وقائع الوضع السياسي و الالتقاء بالمعارضين في منتصف الطريق و تعزيز الخير العام بالتضحية ببعض المطالب و الايثارات الشخصية و يرتبط ايضا بقيم الحكمة و التسامح الليبرالية.

فالديمقراطية التوافقية تجمع بين مقتضيات الديمقراطية من جهة و مقتضيات التوافق من جهة اخرى ، ولكن التوافق بين من ؟.. انه يعني التوافق بين ممثلي المكونات الاجتماعية المختلفة تلك المكونات المتصارعة والتي تبحث عن دور سياسي لها و تصر على تأكيد هويتها المستقلة ، فالمجتمع الذي يطبق الديمقراطية التوافقية يكون مجتمع غير متجانس ثقافيا ، ومتصارع اجتماعيا . وتشتد عدم الثقة بين مكوناته ومثل هذا المجتمع يواجه حسب رأي الكاتب واحد من ثلاث حلول للمشكلة السياسية :

الأول : اعتماد الحل التوافقي الذي يقبل بالانقسامات التعددية باعتبارها البنات السياسية لبناء نظام ديمقراطي مستقر .

الثاني : ازالة الطابع التعددي للمجتمع و تقليصه بصورة جوهرية عبر الاستيعاب لكافة مكوناته لخلق مجتمع متجانس ثقافيا وامكانية نجاح هذا الحل ضئيلة على المدى القصير .

الثالث : تقليص التعدد عبر تقسيم الدولة الى دولتين متجانسة او اكثر . و هو الحل الذي يرفضه كثير من المواطنين الحريصين على وحدة الدولة .

ويمكن ان نلخص القول بان الديمقراطية التوافقية هي آلية سلمية لتداول السلطة في مجتمع متعدد يواجه خطر خطر الانقسام بسبب تطرف مكوناته الاجتماعية وعدم ثقتها بعضها بابعض الاخر .

أستنادا الى ما تقدم يمكن تحديد خصائص الديمقراطية التوافقية بأنها :

١. آلية سلمية لتداول السلطة.

٢. تطبق هذه الالية في مجتمع متنوع ومتصارع .

٣. تشجع المشاركة السياسية على مستوى المكونات و مستوى الشعب بشكل عام .

٤. تستند في اختيار الحكام الى قاعدة التمثيل العرقي او الديني او الطائفي .

٥. خضوع السلطة للمراقبة والمحاسبة من قبل الناخبين على مستوى المكونات بشكل اساس .

٦. اتخاذ القرارات يرتكز الى اسلوب الصفة السياسية بين قادة نخب مستعدين لتقديم التنازلات و القبول بالحلول الوسط .

٧. تحقيق الاستقرار السياسي من خلال تخفيف التوتر بين المكونات الاجتماعية و اعادة الثقة بينها . [١]

---

[١] خالد عليوي العراداوي ، الفدرالية و الديمقراطية التوافقية و مطيات الواقع العراقي ، مجلة الفرات ، العدد السابع ، متاح على الرابط : http://tubemate.net.

ثانيا:_ نشأة الديمقراطية التوافقية

نشات اول مساعي بناء الديمقراطية التوافقية في بلدان اوربا الغربية ، مثل بلجيكا ، هولندا ،سويسرا ، والنمسا ولم تصدر هذه المساعي عن اي نظرية مسبقة بل كانت وليده حاجات عملية في مجتمعات منقسمة اي غير متجانسة من الناحية القومية او الدينية .ان الديمقراطية التوافقية لم تكن سوى مرحلة عابرة في تطور هذة البلدان الاربعة، إلا انها ليست مجرد ظاهرة تستحق الانتباة لأهميتها التاريخية فحسب.فهي تمتلك أهميتها على الصعيد العالمي وقد قدمت أمثلة ملموسة لقدرتها وصلاحياتها .على ان تكون نظاماً مستقراً وفعالاً للحكم في المجتمعات التعددية المعروف أن المجتمع المتعدد هو المجتمع المقسم وفقا لما يطلق علية الانقسامات القطاعية والانقسامات القطاعية يمكن ان تكون ذات طبيعة دينية ايدلوجية ،ثقافية،عرقية ، اؤ اثنية ويستمد النمط التوافقي فأن الديمقراطية اهميتة كنموذج عملي ملموس من المساهمات التي يقدمها لفهم الديمواطيات الغربية وهناك مفاهيم ذات صلة تعمق فهم و تحليل الديمقراطية التوافقية منها العضويات المتداخلة والمتشابكة والانظمة الحزبية وفصل السلطات والتنمية السياسية ويجب أن نفسر الاستقرار السياسي من الديمقراطيات التوافقية اعتماداً على علاقتها بعامل اضافي هو تعاون زعماء الجماعات المختلفة.[1] الذي يتغطى الانقسامات القطاعية او الثقافية الفرعية على مستوى الجماهير بدلاً من حشر علاقتها بمتغير اخر هو الثقافة السياسية ولهذا السبب كانت تجربة الديمقراطيات التوافقية الاوربية على قدر من الاهمية بالنسبة الى المجتمعات التعددية في العالم الثالث فهي مجتمعات مستقرة لا لان مجتمعاتها تعددية بصورة ملطفة ، بل على الرغم من الانقسامات القطاعية العميقة في مجتمعاتها.

---

[1] ارنت ليبهارت ، مصدر سبق ذكره ، ص٦-١٠.

الذي يتخطى الانقسامات القطاعية او الثقافية الفرعية على مستوى الجماهير بدلا من حشر علاقتها بمتغير تفسيري اخر هو الثقافة السياسية . ولهذا السبب كانت تجربة الديمقراطيات التوافقية الاوربية على قدر من الاهمية بالنسبة الى المجتمعات التعددية في العالم الثالث ، فهي مجتمعات مستقرة لا لان مجتمعاتها تعددية بصورة مطلقة ، بل على الرغم من الانقسامات القطاعية العميقة في مجتمعاتها .

أهمية الديمقراطية التوافقية

ان السمة الاساسية للديمقراطية التوافقية هي ان الزعماء السياسين لكل قطاعات المجتمع التعددي يتعاونون في ائتلاف واسع لكم البلد . ونقدم سويسرا و النمسا افظل مثلين على الائتلاف الواسع في شكله الامثل ففي السنوات الاخيرة باتت الهيئة التنفيذية الفيدرالية الساعية الاعضاء و المسماة بالمجلس السويسري الفيدرالي ، تتالف من اعضاء الاحزاب الاربعة بنسبة تتلائم مع قواها الانتخابية : عضوين من الراديكاليين ، عضوين من الاشتراكيين ، عضوين من الكاثوليك ، وعضو واحد من حزب الفلاحين ، كما ان اعضاء المجلس السبعة يمثلون مختلف اللغات و الاقاليم . غير ان هذه الصيغة لم تنجز حتى عام ١٩٥٩. يوم صحح تمثيل الاشتراكيين باضافة ممثل ثاني لهذا الحزب في المجلس الفيدرالي .[١]

---

[١] ارنت ليبهارت ، مصدر سبق ذكره ، ص١٥.

ثالثاً : الديمقراطية التوافقية في العراق

ان ظاهرة الديمقراطية حديثة العهد في العراق وتم تحويلها الى ديمقراطية توافقية بسبب النخب السياسية العراقية ، الا انه لا نستطيع ان ننكر مدى اهميتها للمجتمع العراقي لكونه مجتمعا غير متجانساً ، وقد التفت النخب السياسية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ على مسألة الديمقراطية ومدى تطبيقها وحولتها الى ديمقراطية توافقية .

أخذ مفهوم الديمقراطية التوافقية في العراق بالتداول بعد تغيير النظام السياسي الذي جرى في التاسع من نيسان ٢٠٠٣)اثر مرحلة الاحتلال العسكري الامريكي له واحث تغييرات عدة في المجتمع و الدولة اذ بدأ الحكم الامريكي المباشر بالجنرال المتقاعد (جي غارنر) الذي ترأس (مكتب اعادة الاعمار والمساعدات الانسانية) واستمر في السلطة الى خمسة اسابيع من ٢٠٠٣/٤/٩ الى ٢٠٠٣/٥/١٦ وكان يسعى الى تشكيل حكومة عراقية مؤقتة ولكنه فشل في مهمته و في ٢٠٠٣/٥/١٦ تم استبدال الحكم العسكري بحاكم مدني السفير (بول بريمر) الذي ترأس سلطة الائتلاف المؤقتة إذ اعلن (بول بريمر) عن تأسيس مجلس الحكم الانتقالي العراقي في ٢٠٠٣/٧/١٣ الذي مثل اول مؤسسة تشريعية تنفيذية بعد تغيير النظام السياسي في العراق .

استمد مجلس الحكم شرعيته من(الفقرة/ ٩ / قرار/ ٤٨٣) الصادر عن مجلس الامن الدولي في(٢٠٠٣/٥/٢٢)و نصها " قيام شعب العراق " بمساعدة السلطة وبالعمل مع الممثل الخارجي للامم المتحدة بتكوين إدارة عراقية مؤقتة بوصفها إدارة انتقالية يسيرها العراقيون ، الى ان ينشا شعب العراق حكومة ممثلة له معترفا بها دولياً تتولى مسؤوليات السلطة و مع صدور القرار وجدت الادار الامريكية بان عليها انشاء ادارة عراقية مؤقتة بسرعة لتثبت للعراقيين بأن سلطة الائتلاف جادة بشأن الاصلاح السياسي و منحهم مسؤولية مبكرة عن حكم نفسهم ولكن يجب ان تكون الادراة العراقية المؤقتة ممثلة للعراقيين كافة ، وعليه ابلغ (بريمر) مجلس القيادة العراقية عن ضرورة توسيع مجلسهم ليشمل جميع العراقيين و يبدو ان السفير (بريمر) قد حسم

أمر العراق السياسي و المؤسي بالتعاون مع ممثل الامين العام للأمم المتحدة باعلانه عن تشكيل مجلس الحكم العراقي في(٢٠٠٣/٧/١٣) و قد وصف بريمر تشكيل مجلس الحكم بقوله " مجلس الحكم هو الخطوة الاولى في رحلة ننتقل فيها معاً نحو هدفنا المشترك بحكومة عراقية تمثيلية و المجلس سيمنح بسلطة حقيقة و الائتلاف مستعد للمساعدة باي طريقة و معاً سننجح"

بدأ مجلس الحكم بسلسلة من الاجتماعات بحث خلالها النظام الداخلي للمجلس و الاعداد الدستور العراقي الدائم و تحديد عدد الوزراء و الاتفاق على نظام الرئاسة التداولي و بعد شهر ونصف على تأسيس مجلس الحكم قام المجلس بتشكيل اول حكومة عراقية توافقية في ٢٠٠٣/٩/١ لقد جاء في النظام الداخلي للمجلس انه ينتخب رئيس بين الاعضاء البالغ عددهم (٢٥) عضواً وان تكون رئاسة المجلس دورية شهرية وحسب الاحرف الهجائية لاسماء اعضائه ، تمثل المجلس من (١٣) عضوا من الشيعة و (٥) عضواً من السنة و (٥) اعضاء من الكرد و عضوين من الاقليات (واحد تركماني واخر آشوري) هذه التشكيلة لمجلس الحكم دليل على التأسيس الفعلي للديمقراطية التوافقية .

عد مجلس الحكم البداية الفعلية للعملية الديمقراطية التوافقية اذ قام المجلس على اساس التمثل النسبي لكل الطوائف و القوميات والاديان و القوى السياسية العراقية و استمر العمل به ابتداء من حكومة الدكتور أياد علاوي المؤقتة في ٢٠٠٤/٦/١ مرورا بحكومة الدكتور ابراهيم الجعفري الانتقالية في ٢٠٠٥/٤/٢٨ ثم اعقبتها الحكومة التوافقية برئاسة السيد نوري المالكي في ٢٠٠٦/٥/٢٠ ثم الحكومة الوطنية التوافقية الثانية التي تشكلت بعد الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٠.

لقد رافقت التجربة التوافقية من قبل النخب السياسية العراقية الكثير من الغموض بين النظرية والتطبيقية كونها ممارسة جديدة في الحياة السياسية وعلى كافة الصعد سواء كانت اجتماعية او ثقافية او اقتصادية فنجد انتخابات ٢٠٠٥ تشكلت الحكومة العراقية وفقا للديمقراطية التوافقية والتي في ظلها لم يكن بمقدور اي كتلة سياسية الانفراد بالحكم و تهميش الكتل الاخرى مهما كان الطرف المنتصر انتخابيا الا ان التوافق السياسي طغى على الاستحقاق الانتخابي الذي يعد

المعيار الحقيقي للديمقراطية و هي احدى المشكلات التي واجهها العراق بعد التحول الذي جرى ٢٠٠٣.

و من هنا لابد من الاشارة الى العوامل التي ساعدت في قيام الديمقراطية التوافقية في العراق ومنها :

١. **الاغلبية و الاقلية في العراق ثابته و غير متغيرة على اسس طائفية ومذهبية و قومية و حتى جغرافية نقول جغرافية ، لان الشمال الشرقي للعراق يقطنه اغلبية كوردية ، والجنوب اغلبية شيعية ، والشمال الغربي و الوسط اغلبية سنية .**
٢. **صناع القرار السياسي في العراق يرون ان من الضروري اعتماد هذا الشكل من الديمقراطية ، لانها هي الكفيلة لتوحيد الاطراف المتنازع عليها داخل العراق .**
٣. **وجود اكثر من ثلاث او أربع فئات تمثل الاطراف الرئيسية في هذا المشهد السياسي العراقي يؤدي الى تقارب هذه الفئات بحيث تشعر كل فئة من الفئات بصعوبة التفرد و الاستئثار بالسلطة.[١]**
٤. **الافتقار الى النخبة السياسية التي تؤمن بمبادئ المواطنة والدولة المدنية والتي تقود البلاد في الوقت الحاضر .**

---

[١] **د. حسن تركي عمير ، اشكاليات التحول الديمقراطي في العراق ، دراسة في الديمقراطية التوافقية ، مجلة ديالى للعلوم الانسانية العدد ٥٨ ، ص١٣٤-٢٠٤ ،٢٠١٣.**

المبحث الثالث

تطبيق الديمقراطية في العراق

المطلب الأول : الديمقراطية في العراق

كان النظام السياسي الذي ورثه العراق عند الانتداب البريطاني في ١٩٢٠/٥/٣ طبقا لمقررات (سان ريمو) و معاهدة (سيفر) ، نوعا من الحكم الديمقراطي النيابي الذي حيث شكل البرلمان مؤسسة التمثيل الشعبي الاولى مقابل ملك وراثي اخذ صورته عن بريطانيا التي وعدت العراق بتدعيم اسس الديمقراطية فيه وشهدت العقود الثلاثة الاولى بعد تأسيس الدولة العراقية تطورا ملحوظا في مجال التعددية الحزبية حيث ظهرت بعض الاحزاب و التنظيمات السرية التي لعبيت دورا في تاريخ العراق المعاصر .

لقد تأسست بموجب الدستور الاول (القانون الاساسي)،مجلس الامة وبرلمان ومجلس الاعيان ليشكلا السلطة التشريعية في البلد خلال السنوات التاليه التي كانت الحياة السياسية مغطاة بغطاء دستوري هو القانون الاساسي الذي اعتمد مبدأ فصل السلطات . وبعد عام ٢٠٠٣ جرت تحولات هامة في بنية النظام السياسي الذي اتجه نحو الاخذ بالنظام الديمقراطي البرلماني في اطار فيدرالي .

فقد جاء في المادة (١) من الدستور الذي صدر عام ٢٠٠٥ مايلي (جمهورية العراق دولة مستقلة ذات سيادة ، نظام الحكم فيها جمهوري نيابي (برلماني) ديمقراطي إتحادي).

وجاء في المادة (٢) :

اولاً : الاسلام دين الدولة الرسمي و هو مصدر اساس للتشريع .

أ- لا يجوز سن قانون يتعارض مع ثوابت احكام الاسلام .

ب- لا يجوز سن قانون يتعارض مع مبادئ الديمقراطية .

ت- لا يجوز سن قانون يتعارض مع الحقوق و الحريات الاساسية الواردة في الدستور

وجاء في المادة (٦) :

(يتم تداول السلطة سلمياً ، عبر الوسائل الديمقراطية المنصوص عليها في هذا الدستور)

وجاء في الباب الثاني (الحقوق والحريات) و الفصل الاول منها و الحقوق. واولاً :الحقوق المدنية و السياسية ضمن المادة (١٤) :

" العراقيون متساوون امام القانون دون تميز بسبب الجنس والعرق او القومية او الاصل او اللون او الدين او المذهب او المعتقد او الرأي او الوضع الاقتصادي و الاجتماعي).

وجاء في المادة (١٥) : (لكل فرد الحق في الحياة والامن و الحرية و لا يجوز الحرمان من هذه الحقوق او تقييدها الا وفقاً للقانون ، وبناء على قرار صادر من جهة قضائية) وقد توالت المواد التي تضمن تكافؤ الفرص لجميع العراقيين و تجعل من الدولة رقيباً على تنفيذ ذلك بمالها من سلطة ومن تشريعات تحافظ على حقوق كافة الاطراف .

كما ضمن الدستور الحقوق المدنية والسياسية و الاساسية فأكد ان للجميع الحق في الحياة والامن و الحرية و الخصوصية الشخصية للافراد و حق الجميع نساءاً ورجالاً في حق المشاركة في الشؤون العامة وممارسة حقوقهم السياسية بما فيها حق التصويت و الانتخاب و الترشيح .[١]

---

[١] تقييم النظام الديمقراطي ، متاح على الرابط : www.scbaghdad.edu.ia>files>demo freedom and democracy – pdf.

كما كفل الدستور الحق في التزام المواطنين بأحوالهم الشخصية حسب دياناتهم او مذاهبهم او معتقداتهم او اختياراتهم والحق ممارسة الشعائر الدينية ، حرية العبادة و حماية اماكنها و منح كل فرد حرية الفكر و الضمير والعقيدة .

وجاء في الباب الثالث : كيفية اختيار الحكومة و انتخاب النواب الذين يقومون بسن القوانين في البرلمان و تحديد المؤسسات التي تتولى حماية القوانين ومعاقبة المخالفين و بين مهمة البرلمان في اصدار القوانين واتخاذ القرارات المهمة و اختيار رئيس الجمهورية و رئيس الوزراء .

أما الباب الرابع : فقد ناقش اختصاصات و سلطات كل من السلطة الاتحادية و الاقاليم .

أما الباب الخامس : ناقش موضوعات تنظيمية للنظام الاتحادي في العراق ، والذي يتكون من عاصمة و اقاليم و محافظات لا مركزية و ادارات محلية .

أما الباب السادس : وضع اجراءات و توقيت وكيفية تغيير الدستور لضمان عدم تعديل المبادئ الاساسية و قد اكد الدستور و نص على موافقة الشعب العراقي ضرورية لانقاذ الدستور خلال إجراء استفتاء شعبي .[1]

---

[1] تقييم النظام الديمقراطي ، مصدر سبق ذكره ، .

المطلب الثاني

أسس تطبيق الديمقراطية في العراق

هناك العديد من الكتابات و الدراسات العراقية و الاجنبية التي تناولت بالدراسة و التحليل . قضية الديمقراطية و امكانيات تطبيقها على دول العالم الثالث بعامة و الشرق الاوسط على وجه الخصوص .

واحتل العراق حيزا كبيراً من هذا الاهتمام ، ولا سيما بعد التحول الكبير الذي شهده من عام ٢٠٠٣ و ما ترتب عليه من تغيرات شاملة طالت كل البنى الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية ، والاهم هو تفكيك الدولة العراقية والعمل على اعادة بنائها على اسس جديدة ، تحمل مرتكزات غير تلك التي بنيت عليها عام ١٩٢١ ابان الاحتلال البريطاني له . من هنا أضحى الحديث عن امكانية تطبيق الديمقراطية او على اقل تقديراً اختبار امكانية تطبيقها ، والاهم اضحى الحديث عن الديمقراطية في العراق مطلباً شعبياً قبل ان يكون مطلبا سياسياً رسمياً ، وقد توافقت هذه الدعوات مع السيول الجارفة من الاحزاب و القوى السياسية التي تشكلت بعد التغير ، زعزز من ذلك مسعى الولايات المتحدة الامريكية الجاد والمعلق على تطبيق انموذجاً ديمقراطياً في العراق ، لاسيما بعد الفشل الذي اصابها في ايجاد اسلحة دمار شاملة فيه.

ويبقى التساؤل المشروع حول كيفية تطبيق الديمقراطية إذا ما علمنا ان الديمقراطية عملية مجتمعية بنائية تغييرية شاملة ، تحاول ان تحرك الفكر من مرحلة القبول و الخضوع التي سادت العراق لعقود طويلة الى مرحلة جديدة قوامها بناء عقلانية – مؤسسية ، اساسها فهم التعددية الاجتماعية .

و من هنا تثار عدة تساؤلات منها :

- كيف تعامل السلوك السياسي العراقي لتطبيق الديمقراطية التوافقية ؟
- و ما مستقبل الديمقراطية التوافقية في العراق ؟

للاجابة عن هذه التساءلات و غيرها تتطلب الدراسة من فرضية مفادها (ان العراق يمر الان بمرحلة انتقالية لم تتحدد بعد فيها معطيات الديمقراطية ، وان كان السلوك السياسي العراقي ركن في اغلب ممارسات الى ديمقراطية توافقية ، و ان الممارسة الديمقراطية في العراق هي اقرب الى الديمقراطية غير المؤكدة ، والتي قد تنتج سلطة واقسى من سلطة انظمة الحكم الشمولي).

وسوف نتناول هذه التساؤلات اعلاه بشكل مفصل و كما يلي :

١. واقع السلوك السياسي العراقي التوافقي

من خلال متابعة السلوك السياسي العراقي منذ عام ٢٠٠٣ الى يومنا هذا يتضح ان النهج السياسي العراقي غير واضح من حيث آلية و ممارسة الديمقراطية الى الدرجة التي يصعب وصفه بأنه نهجاً ديمقراطياً توافقياً ام دون ذلك للمعطيات و المبررات الاتيه:-

١- الجانب الدستوري .

٢- اركان الديمقراطية التوافقية في السلوك السياسي العراقي .

٣- فكرة التوافقية في السلوك السياسي العراقي .

٤- غياب الثقة و التهميش في السياسة التوافقية العراقية .[١]

---

[١] أ.م. د. رشيد عمارة ، دراسة السلوك السياسي العراقي ، متاح على الرابط :

www.arabis.org>article>arabic .725-760

١- الجانب الدستوري :

ان الاشارة الى الديمقراطية في الدستور العراقي جاءت بعمومية مطلقة دون ان تصدر او تصوغ اس و نوعية هذه الديمقراطية ، الامر الذي لا يعطينا الحق في القول بان الديمقراطية التي اقرها الدستور العراقي هي الديمقراطية التوافقية ، كما اننا لا نستطيع انكارها ، وهو ما يدفعنا نحو البحث في مضامين و مواد دستور الاخرى لتقصي التوافقية العراقية . [١]

٢- أركان الديمقراطية التوافقية في السلوك السياسي العراقي .

الركن الأول : الائتلاف الواسع : ينبغي ان تشكل النخب السياسية الممثلة لكل قطاعات المجتمع ائتلافاً واسعاً لادارة مؤسسات الدولة في مقدمتها المؤسسة التنفيذية . وهذا الائتلاف ينبغي ان يقوم على اساس التوافق على المسائل العامة والمصيرية .

الركن الثاني : الفيتو المتبادل : ينبغي اعتماد مبدأ الفيتو المتبادل الذي يوفر الحماية و الضمان لمصالح كل قطاعات المجتمع .

الركن الثالث : النسبية :تقوم النسبية على عنصرين هما :اما العنصر الاول فهو التوزيع العادل للوظائف العامة والموارد المائية. والعنصر الثاني هو صناعة القرارات .

الركن الرابع: الاستقلال القطاعي : يتصل هذا الامر بمنح كل قطاع او مكون اجتماعي او ثقافي او ما الى ذلك ، درجة من الاستقلالية الذاتية لادارة شؤونه . و ينبغي ان يكون للقطاعات الصغيرة او المتاثر في عموم الدولة تمثيلاً حقيقياً ضمن مؤسسات الدولة المركزية .(٢)

---

[١] **ماهر سعيد متي ، الاقليات والقانون في العراق ، متاح على الرابط:**

.http:// tubemate.net

[٢] **د. طه حميد العنبكي ، التنظيم السياسية و الدستورية المعاصرة ، الطبعة الاولى ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، ٢٠١٣، ص٤٥- ص٤٦ .**

٣– فكر الديمقراطية في السلوك السياسي العراقي

أن فكر جوهر الديمقراطية التوافقية تؤكد على ان الميول الصراعية الموجود في التعددية الاجتماعية يقابلها ميول تعاونية على مستوى زعماء المجموعات المكونة لها ، وان من شأن السلوك التعاوني على مستوى زعماء المجموعات المكونة لها وان من شأن السلوك التعاوني النخبوي كبح جماح العنف المجتمعي لتحقيق الاستقرار السياسي " . والملاحظ على السلوك السياسي للنخب السياسية العراقية ميولا صراعيا اعنف و اشد وقسوة من الميول الصراعية في المجتمعات الاجتماعية . فالنخب السياسية إلا باستثناءات محدودة وكان اغلب القادة السياسين مؤججين للميول الصراعية الاجتماعية الى درجة التي ذهب ضحيتها الاف الابرياء من خلال الاغتيالات و الحروب الطائفية ، بل ان هناك ميول تعاونية بين مكونات الشعب العراقي فتت وشائح اجتماعية عريقة .

٤– غياب الثقة والتهميش في السياسة التوافقية العراقية

تميزت السياسة العراقية بعد ٢٠٠٣ بغياب الثقة بين الكتل والقوى السياسية المختلفة و يعود السبب الرئيس في ذلك الى طبيعة القوى والاحزاب السياسية العراقية فهي لم تكن احزاب ممثلة لكل الشعب العراقي وانما ممثلة لطوائف و مكونات عرقية او طائفية تعاني من حالة فقدان الثقة بينها بسبب السياسات الحكومات السابقة ، فضلا عن اختلاف المصالح و الايديولوجيات و ازداد الامر سوءاً مع لجوء القوى و الاحزاب الكبيرة في تهميش الاحزاب الاخرى . وهو ما عبرت عنه مختلف القوى والاحزاب السياسية التي تشترك بالعملية السياسية الجديدة اذ شهدت حكومة المالكي العديد من الانسحابات قبل انسحاب القائمة العراقية و التيار الصدري و جبهة التوافق لفترة ثم عادت نتيجة شعورها بالتهميش و الاقضاء .

" مستقبل الديمقراطية التوافقية "

ان الحديث عن مستقبل الديمقراطية عموماً والتوافقية على وجه الخصوص في العراق امر مازال يكتنفه الكثير من الغموض ويعتريه العديد من الصعوبات فالتجربه الديمقراطيه العراقية تجربه حديثة

وان نجاح واستمرار الديمقراطية التوافقية تحتاج الى مقومات عده :-

١- توفر اركان الديمقراطية التوافقية السالفة الذكر وهو امر لا يمكن وجوده في التجربة العراقية.

٢- قناعة النخب السياسية والاجتماعية العراقية بالديمقراطية التوافقية .

٣- توافر مقدار عال من الثقة بين المكونات الاجتماعية او قادتهم الرئيسيين .

٤- الاستقرار السياسي و التقدم الاقتصادي .

٥- استيعاب كل او اغلب المكونات .

٦- الاقرار و الاعتراف بالتعددية الدينية او الطائفية كأمرٍ واقع و لا يمكن تجاهله لكنه شأن عابر ، اي تطبيق معادلة الوحدة و التوزيع .

٧- ان الديمقراطية التوافقية ليست من خصائص التطور المحلي او سمة من سمات الحركة السياسية والاجتماعية العراقية ، ونما هي وليدة الاحداث و الازمات التي تمر بها المجتمعات ، لذا لا يمكن ان تكون حالة دائمة للعمل السياسي الجماعي ، بل هي مناسبة للمرحلة التي تمر بها المجتمعات المأزوقة وتزول بزوال المرحلة الازمة وعادة ما تكون مرحلة انتقالية. [١]

---

[١] أ.م.د رشيد عمارة ، مصدر سبق ذكره.

أزمة النظام السياسي .. ومستقبل الديمقراطية في العراق

يعيش النظام السياسي العراقي أزمة شاملة في كافة الميادين السياسية و الاجتماعية والاقتصادية ، افرزت سلسلة من الصراعات السياسية بين الاطراف القوى السياسية و الاهتزازات الاجتماعية آثار سلبية جسيمة على المجتمع العراقي ، بالاضافة الى حالة الانغلاق السياسي الذي يتميز بها نظامه السياسي ، فمن الصعب جدا التكهن بمستقبل العراق والامكانات الملموسة لاقامة البديل الديمقراطي المنسجم مع تطلعات اوسع للطبقات و الفئات الاجتماعية العراقية . تتجلى ازمة النظام السياسي في العراق في ازدياد تمركز السلطة بيد مجموعة و استمرار تنامي الصراعات السياسية بين اطرافها و التناقضات داخل الحكم عموماً .

لا تأتي بجديد حينما نقول ونؤكد ان الفساد المالي و الاداري المستشري في البلد و استخدام المال و الرشوة قد جر و يجر العراق الى نفق مظلم بالاضافة الى الديماغوجيا وخاصة على صعيد الاعلام ..... فالمقصود بالديماغوجيا مجموعة الاساليب التي يتبعها السياسيون لخداع الشعب و إغراءه ظاهرياً للوصول للسلطة و خدمة مصالحهم .

من هذا المنطلق تصبح الدولة كابحة للديمقراطية و حامية للاستبداد و الامر يحدو كونه محاولة لانتزاع الشرعية السياسية عبر ديماغوجيا الشعار .[1]

وان النخب السياسية التي تقود البلد في المرحلة الحالية هي التي شوهت الديمقراطية فحولتها الى توافقية واصبحت كافة الاحزاب ممثلة بالسلطة ولا تؤمن بالمعارضة

---

[1] رمزي أوراها ، ازمة النظام السياسي ..... ومستقبل الديمقراطية في العراق ، متاح على الرابط :
www.zowaa.org/arabic/articles /art%20211112.htm.

أن غياب علاقة التفاعل بين النظام السياسي و المجتمع المدني بفعل انعدام المشاركة السياسية يفقتقد النظام النظام لشرعيته السياسة و القانونية وينعدم الاسقرار في البلد ، وهكذا نقف امام اشكالية تعكس أزمة النظام السياسي المتجسد في الفراغ الشاسع بين سياسة الحكم من جهة و المجتمع من جهة اخرى ، مما يعني تعطيل وظائف النظام السياسي وأدوار مؤسساته و مما يجعل من الدولة كيانا غريبا عن المجتمع مفترقا لاية فاعليه ايجابية لصالحه خاصه عندما اصبح النظام السياسي القائم مستنداً الى احتكار السلطة و الثروة و ها نحن شهود عيان على حالة القطيعة بين النظام السياسي و المجتمع . في ضوء ما سبق ذكره يمكننا الخروج من الازمة السياسية الراهنة وان صح التعبير المأزق السياسي ؟

في نظري هناك عدة صيغ ضمن هذا السياق اقف عند اهمها و هو المشروع الديمقراطي الذي اراه بديلا مناسبا ويجب العمل على تحقيقه على مستوى العراق ولكن قبل الحديث عن هذا المشروع سأقف عند موضوعة الديمقراطية .

ومن المعروف ان الديمقراطية ضرورة تأريخية اجتماعية و قيمة انسانية كونها (حكم الشعب بالشعب لصالح الشعب) كما ان الديمقراطية مسيرة طويلة و ليست نظاماً يولد منذ البداية كاملا و من الجدير بالاشارة هنا ان الديمقراطية تواجه في مجتمعنا عقبات عديدة ، ابرزها غياب التقاليد الديمقراطية في المجتمع من جهة ومستوى فهم و موقف القوى السياسية من جهة اخرى ، مع هذا ان نظام الحكم المعيق لاعتماد و تطور الديمقراطية و الذي اسفر عن تهميش اعداد متزايدة من المواطنين نتيجة انشغالهم بهموم العيش و الحياة اليومية و بالتالي ضعف اهتمامهم بالديمقراطية. الا ان ذلك ليس مبرراً للقبول بغياب الديمقراطية و يبقى من الضروري وجود حركات سياسية و اجتماعية تعتمد الديمقراطية و تعمل على صيانتها من خلال تفعيل دور المجتمع المدني لا الديمقراطية الحقيقية يقترن بوجود مؤسسات المجتمع المدني و أن تحقيق الفصل بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي و ضرورة القول ان الديمقراطية ضرورة لا غنى عنها لاخراج العراق من المأزق الذي يعيشه ليس فقط لكونها الاطار اللازم لتمكين افراد المجتمع من ممارسة المواطنة من جهة ، و تمكين الحكام من الشرعية التي تبرر حكمهم من

المطلب الثالث

أيجابيات وسلبيات النظام الديمقراطي

اولاً : ايجابيات النظام الديمقراطي و محاسنه وتتمثل في :

١- الاستقرار السياسي و خلق نظام يستطيع فيه الشعب ان يستبدل الادارة الحاكمة سلمياً بدون تغير الاسس القانونية و دون اللجوء للعنف .

٢- تأمين سعادة طبقات الشعب كافة وارتفاع معدلات السعادة تزداد بأزدياد الديمقراطية .

٣- ترفع مستوى الذكاء و رغبة المواطنين المستمرة في خدمة المصلحة العامة.

٤- كما انها تجعل الدولة صادقة للفرد و توفر الضمانات الكافية للحريات الشخصية .

٥- انخفاض في مستوى الفساد الارهاب ، الفقر ، المجاعة ، و انخفاض مستوى نسبة القتل .

٦- تزيد ثقة الناس بالحكومة التي يتشاركون فيها مشاركة فعلية .

٧- تؤكد الديمقراطية على اهمية الثقافة العامة و المصلحة العامة المستمرة و تسعى الى تثقيف الشعب .

ثانياً : سلبيات النظام الديمقراطي و مساوئه و تتمثل في :

١- الديمقراطية تضع مقاليد الحكم بيد عامة الشعب و هذه قد تكون جاهلة بأساليب الحكم.

٢- عدم استقرار الوزراء وكبار الموظفين في مناصبهم يجعل هؤلاء يستغلون المواقف للكسب السريع على حساب المجتمع .

٣- تفوم الديمقراطية على حكم الاغلبية و هذه قد تعرض العامة للخطر من استبداد الاغلبية و التجاوز على حقوق الاقلية .

٤- البطئ و التعقيد الملازم لعملية صنع القرارات فيها .

٥- الفساد المالي ينتشر بمجال اوسع في النظام الديمقراطي من الانظمة الاخرى .

٦- الهدر الكبير بالمال العام نتيجة ادارة عمليات الحكومة و اجهزتها و خاصة في الانتخابات

٧- التعليم يسير بمستويات واطئة .و تغفل الثقافة و الاداب و الفنون .[١]

---

[١] تقييم النظام الديمقراطي ، مصدر سبق ذكره .

الخاتمة

ان العملية السياسية في العراق و نتيجة لاوضاع العراق و المتمثلة بالتعدد الاثني و الطائفي و الديني و السياسي والتحديات الامنية و السياسية استوجبت واقعيا اعتماد الديمقراطية التوافقية ذلك ان سياسة التوافق وفقا لرأي الباحثين فيها تسمح بالحفاظ على السلم المدني بين فئات متميزة بقوة عن بعضها بعضا . فان الزعماء السياسيون يلجؤون الى ترتيبات توافقية من شأنها تأمين حق النقض لكافة الثقافات الفرعية .

في ضوء معطيات الدراسة العلمية للموضوع من خلال استخدام المنهج التحليلي و الوصفي يمكن الخروج يالاستنتاجات الاتية :

١- ان اعتماد الديمقراطية التوافقية انتج المحاصصه السياسية وهذه بدورها انتخبت غياب المعارضة البرلمانية فالاحزاب و الكتل كل منها لها حصة في الحكومة هذه التوافقية و المحاصصة اضحت حالة فرضية و علة اساسية تقف وراء عرقلة عمل البرلمان و افرزت ضعف الرقابة البرلمانيه التي اصبحت ايضا خاضعة لعملية التوافق السياسي .

٢- تبنت العملية السياسية مبدأ الفيتو المتبادل و هو احد اركان الديمقراطية التوافقية لحماية مصالح الجماعات من قرارات الاغلبية التي قد تؤثر على المصالح الحيوية لها .

٣- مع كل الاشكاليات التي افرزتها الديمقراطية في نموذجها العراقي فان الزعماء العراقيون سيظلون يلجؤون الى ترتيبات توافقية .

قائمة المصادر

١- القران الكريم

٢- الكتب

- بلال امين زين الدين ، أزمة الديمقراطية المعاصرة للدوله المؤسساتية ، منظور الشريعة الاسلامية ، دار الفكر الجامعي ، ٢٠١٢.
- تشارلز الزتيللي ، الديمقراطية ، ط١ ، بيروت ، ٢٠١٠ .
- د. حسن تركي عمير ، اشكاليات التحول الديمقراطي في العراق ، دراسة الديمقراطية التوافقية في جامعة ديالى ،كلية القانون والعلوم السياسية ، ٢٠١٣.
- د. حليم بركات ، المجتمع العربي المعاصر ، ط٢ ، بيروت ، ٢٠٠٩.
- د. طه حميد العنبكي ، النظم السياسية والدستورية المعاصرة ، ط١ ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، ٢٠١٣.
- د. عبد الوهاب الكيالي ، الموسوعة السياسية ، بيروت ، عمان ، دار الفارس للنشر و التوزيع .
- روبرت دال ، الديمقراطية و نقادها ، ط٢ ، عمان ، دار الفارس للنشر و التوزيع ، ٢٠٠٥.
- عطا بكري ، الديمقراطية في التكوين ، بيروت ، ١٩٥٢.
- عمر عادل ، مؤتمر السليمانية ، ثقافة الاعنف في التعامل مع الاخر ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٨ .
- لارنت ليبهارات ، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد ،ترجمة : شاكر الانباري، بغداد ، اربيل ، بيروت ، ٢٠٠٧،
- ليلاند دوايت بولدين ، الديمقراطية امل الانسانية الاكبر، ترجمة يوسف الخال ، بيروت ، ١٩٥٦ .

- ياسين محمود عبا بكر ، دور الانتخابات البرلمانية في عملية التحول الديمقراطي في العراق بعد ٢٠٠٣ ، اربيل ، العراق ، ٢٠١٣.

المجلات والصحف:

- ١- د. حامد حمزة محمد ، الديمقراطية من الفكر الى التطبيق ، مجلة الدراسات السياسية ، العدد ١٥ ، قسم الدراسات السياسية ، بيت الحكمة ،٢٠١٠.

الانترنت:

١- عصام شيحة ، الخبير السياسي و الحقوقي / متاح على الرابط :

www.alquds center.org/../1950 بتاريخ ٢٠١٦/٢/١٥

٢- ابن خلدون ، اسس النظام السياسي الديمقراطي ، ملتقى ابن خلدون للعلوم والفلسفة والادب متاح على الرابط :

http://ar.wikipedia.org/wiki/php?articale.بتاريخ ٢٠١٦/٢/١٧

٣- خالد عليوي العراداوي ، الفيدرالية والديمقراطية التوافقية و معطيات الواقع العراقي ، مجلة الفرات ، العدد السابع ، متاح على الرابط :

http://tubemate.net.بتاريخ ٢٠١٦/٢/٢٢

٤- تقسيم النظام الديمقراطي ، متاح على الرابط :

www.scbogudal.edu.ia>files>freedom and democracy.بتاريخ ٢٠١٦/٢/٥

٥- د. رشيد عمارة ، دراسة السلوك السياسي العراقي متاح على الرابط :

www.arabis.org>article>arabic.125-160.بتاريخ ٢٠١٦/٢/٢٢

٦- ماهر سعيد متي، الاقليات والقانون في العراق ، متاح على الرابط :

http://tubemate.net بتاريخ ٢٠١٦/٣/١٥

٧- رمزي اوراها ، ازمة النظام السياسي و مستقبل الديمقراطية في العراق ، متاح على الرابط :

www.zowaa.org/arabic/articles/art/htm بتاريخ ٢٠١٦/٢/١٥